

الأصول في النحو

والظروف يجوز أن يفصل بها بين (كان) وما عملت فيه لإشتمالها على الأشياء فتقديمها وهي ملغاة بمنزلة تأخيرها واعلم : أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في (كان) إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه فإن فصلت بظرف ملغى جاز فأما ما يجوز فقولك : كان منطلقاً عبد الله وكان منطلقاً اليوم عبد الله وكان أخاك صاحبنا وزيد كان قائماً غلامه والزيدان كان قائماً غلامهما تريد كان غلامهما قائماً وكذلك : أخوات (كان) قال الله تعالى (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) .

وتقول : من كان أخاك إذا كانت (من) مرفوعة كأنك قلت : أريد كان أخاك وتقول : من كان أخوك إذا كانت (من) منصوبة كأنك قلت : أريداً كان أخوك وهذا كقولك : من ضرب أخاك ومن ضرب أخوك فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجزه فيها ولكن لا تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ولا تقل : كانت زيداً الحمى تأخذ ولا : كان غلامه زيد يضرب لا تجز هذا إذا كان (زيد والحمى) أسمين لكان .

فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له المجهول .

كان ذلك المضمرة اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها فعلى ذلك يجوز كان زيداً الحمى تأخذ وعلى هذا أنشدوا : .

(فَأَمَّصِبَحُّوا وَالذَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَئِيَسَ كُلُّ النَّوَى يَلْقَى الْمَسَاكِينَ) .

كأنه قال : وليس الخبر يلقي المساكين كل النوى ولكن هذا المضمرة